المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/05/2015

وجهة نظر

ندوة بمراكش حول جريمة الإجهاض : بين الإبقاء والإلغاء

حسن فتوح الكاتب العام للمرصد القضائي المغربي للحقوق والحريات:

نريد مجتمعا مغربيا وفق الخصوصية المغربية في ضوء ما تسمح به الشريعة ولا يمكن أن نخرج عن الضوابط الشرعية التي تسمح بالاجتهاد المنفتح والمسؤول مع أهل العلم والاختصاص

أكد الدكتور حسن فتوح، الكاتب العام للمرصد القضائي المغربي للحقوق والحريات ، خلال مداخلته في ندوة نظمها المرصد القضائي المغربي للحقوق والحريات بشراكة مع كلية الحقوق بمراكش حول جريمة الإجهاض :"بين الإبقاء والإلغاء" وقد تضمنت " المقاربات والأبعاد الحقوقية للإجهاض"، وأوضح أن جريمة الإجهاض لها خصوصية داخل القانون الجنائي المغربي، على اعتبار أن الكل مجمع على التستر، وبالتالي ما يصل إلى المحاكم قليل حتى لو وجدت إحصاءات.

وأوضح الدكتور فتوح، أن جلالة الملك محمد السادس دعا الاستماع أيضا إلى الرأي المخالف، مضيفا أنهم في المرصد الحقوقي يؤكدون أنه يجب الاجتهاد داخل الشريعة، لأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، ولا يمكن أن يكون الاجتهاد خارج الدين، وبالتالي يجب الاجتهاد والتشاور مع العلماء خصوصا المجلس العلمي الأعلى في إطار إمارة المؤمنين والمؤسسات الحقوقية خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبيّن أن تناول موضوع الإجهاض بطرح مسالة اخلاقية "شئنا ام ابينا ايضا"، مؤكدا أن "هناك سؤال يطرح نفسه بقوة وهو جريمة الفساد، حيث لا يمكن أن نناقش ونقنن الإجهاض، وما محل جريمة الفساد من الإعراب؛ هل هي حاضرة ام لا؛ أقول هي حاضرة بامتياز، خصوصا مع وجود تصاريح مخيفة للجمعيات الحقوقية المتعلقة بعدد الأطفال المتخلى عنهم، وفي ظرف خمسة أعوام سنصل إلى عدد خيالي"، كما شدد على ضرورة أن يكون الجميع عمليا منسجما في تحليل مطالب البعض في تقنين الإجهاض، من خلال رؤية مندمجة ومقاربة وقائية تحافظ على الأسرة والأخلاق العامة، تستحضر الأسرة والمنظومة التعليمية والإعلام، من خلال التوعية والمنظومة الطبية، من خلال التاكيد وتكريس قيم واخلاق الاطباء في تكوينهم، على اعتبار أن هذا الطبيب يحافظ على حياة المجتمع.

و فيما يخص العمل القضائي اكد حسن فتوح انه : "ليس هناك توحيد على مستوى العقوبة، حيث إن بعض المحاكم تحكم مثلا بالموقوف بينما محاكم اخرى تحكم بالحبس النافذ، إذ انه عرض في نازلة على القضاء إجهاض الجنين بعد مرور ثلاثة أشهر، واعتبرت المحاكم أن الأمر لا يتعلق بجنحة الإجهاض، بل يتعلق بجناية، وان المادة التي استعملها الطبيب في قتل الجنين بمثابة تسميم، خصوصا وان عقوبة الجنحة ليست هي عقوبة الجناية، ولكن مع ذلك أعادت محكمة النقض النظر في هذا الحكم، وأكدت أن هناك فرقا كبيرا بين الإجهاض وجناية التسميم، على اعتبار أن هذه الأخيرة تقتضي نية إزهاق الروح، وتنطبق على الأحياء وليس على الأجنة".

واستطرد: "إن النقاش ليس مطروحا فقط على المستوى القانوني او الاجتماعي، بل حتى على المستوى القضائي"، موضحا: "إننا حينما نعتبر أن المسالة خلافية حتى بين الائمة والمذاهب الأربعة، نجده حتى على المستوى القضائي، إذا كانت وزارة العدل والحريات تفكر في حصر الموضوع في ثلاث حالات، وهي زنا المحارم والاغتصاب والتشوه الخلقي، نحن كحقوقيين ومرصد حقوقي نطالب باستحضار الوزارة مسالة الأم عندما تصاب بداء فقدان المناعة المكتسبة، وينتقل الداء إلى الجنين، وهي مسالة مطروحة على المحك، هل يجوز لها طبيا أن تسقطه؟ هناك حالات أخرى كاطفال الأنابيب، حيث يقع زرع البويضة خارج الرحم، وهي إذن مسالة فقهية ! أي رأي يمكن أن نتبعه؟ هل نتبع المذهب المالكي؟ هل نبقح على غرار باقي المذاهب؟ وحينما نفكر بفتح المجال أمام أطفال الأنابيب من الناحية القانونية والفقهية، وفي إجازة هذا النوع من المختبرات، هل يعتبر جنينا أم لا؟".

واختتم فتوح في معرض مداخلته، قائلا: "إننا نريد مجتمعا مغربيا وفق الخصوصية المغربية في ضوء ما تسمح به الشريعة، ولا يمكن أن نخرج عن الضوابط الشرعية التي تسمح بالاجتهاد المنفتح والمسؤول مع أهل العلم والاختصاص".

يذكر أن موضوع تقنين الإجهاض أثار جدلا كبيرا حقوقيًا ودينيًا وقانونيًا في الآونة الأخيرة، إلا أن جلالة الملك محمد السادس حسم الأمر بإصدار تعليمات تقضي باحترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وضرورة التنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع الاقتراحات له في هذا الشان.

الأساتذة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يصدرون بيان للرأي العام

بيان للرأي العام

نحن الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي منذ تاريخ 23 ديسمبر 2011 في إطار تنفيذ توصية هيئة الإنصاف و المصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

و حيث إن رسالة السيد رئيس الحكومة عدد 2433 المؤرخة بتاريخ 23 ديسمبر 2011 تأخذ بعين الاعتبار أثناء تعيينا استثناء رفقة مجموعة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بقطاع التعليم المدرسي، وضعيتنا العائلية و الاجتماعية،

و حيث، إنه و عند تسلمنا للتعيينات من وزارة التربية الوطنية و التعليم و تكوين الأطر و البحث العلمي آنذاك ، تم أمرنا بتحرير رسالة للمسؤولة عن قطاع التعليم المدرسي من أجل تعييننا في أقرب مؤسسة نختارها مع مراعاة وضعيتنا العائلية و الاجتماعية طبقا لمضمون رسالة رئيس الحكومة،

و حيث إننا تقدمنا بداية من شهر يناير 2012 تحت إشراف السيد النائب الإقليمي للوزارة بطلب إلى السيد وزير التربية الوطنية و التعليم و تكوين الأطر و البحث العلمي من أجل تغيير الإطار من أستاذ في التعليم الثانوي التأهيلي إلى إطار إداري ، شارحين فيه الأسباب التي كان من بينها تعيين البعض منا في سن متأخر و بعد إقصاء عن العمل دام لأجل أقصاه 17 سنة مع عدم استعدادنا لتحمل مسؤولية التدريس في القسم ،

و حيث إننا لم نجتز أواخر شهر ماي 2012 امتحان الكفاءة المهنية بعد اجتماع جمع مدير الموارد البشرية للوزارة بتاريخ 10 ماي 2012 مع مدير الأكاديمية الجهوية بالعيون بحضور ممثلين عن الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل ، أمر خلاله مدير الموارد البشرية السيد مدير الأكاديمية اتخاذ إجراءات تنتهي بتغيير الإطار بالنسبة للمجموعة،

و حيث إننا حضرنا إلى مقر اجتياز امتحان الكفاءة المهنية و اجتمعنا بالسيد النائب الإقليمي و مدير مركز الامتحان، أوضحنا من خلاله ظروف و ملابسات اتخاذنا موقف عدم اجتياز هذا الامتحان بناء على مستجد يتعلق بتعليمات مدير الموارد البشرية للوزارة للسيد مدير الأكاديمية،

و حيث إننا راسلنا وزارة التربية و التكوين المهني مجددا عبر السلم الإداري بتاريخ 16 ماي 2013 و بتاريخ 20 ماي 2014 في نفس الموضوع **مباشرة بعد اتصال إدارة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون** بنا من أجل إخبارنا بأنه و بناء على اجتماع جمع ممثلين عن وزارة التربية و التكوين المهني و ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط تم الاتفاق فيه على قبول تغيير الإطار لضحايا حقوق الإنسان المدمجين بقطاع التعليم المدرسي شريطة أن يتقدم كل من يرغب في ذلك بطلبات عبر السلم الإداري و عبر المكاتب الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،

و حيث إننا تقدمنا لدى الوزارة الوصية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمجموعة من الطلبات و الاستفسارات عن مآل هذه الطلبات المتعلقة بتغيير الإطار من أستاذ في التعليم الثانوي التأهيلي إلى إطار إداري،

و حيث إن مجموعة من الأساتذة منا و بناء على كل هذه المستجدات اختاروا عدم تسلم جداول الحصص برسم السنة الدراسية 2014 . 2015 بالمؤسسات المعينين بها قبل أن يجيبوا عن استفسارات نيابية (حالات الأساتذة مولاي اعلي الليلي و محمد ميارة و حبدية اعبيدة)،

و حيث إنه منا من تسلم جدول الحصص و باشر عمله برسم السنة الحالية، و لا زال متشبثا بحقه في تغيير الإطار بدليل أنه و بعد 04 سنوات من التعيين لم يجتز امتحان الكفاءة المهنية (حالة الأستاذ حسنة الراحل)،

و حيث منا من رفض منذ البداية تحمل المسؤولية في التدريس و تعرض لاستفسار نيابي أجاب عنه بتشبثه بتغيير الإطار (حالة الأستاذة الغالية الموساوي)،

و حيث إن منا من تفاجأ قبل نهاية السنة الدراسية الحالية بحوالي شهر و نصف بتكليفه بالتدريس بمؤسسة غير المؤسسة المعين فيها، في وقت ظل فيه يشتغل في الإدارة و لم تسند له منذ تعيينه في قطاع التعليم أية مهمة في التدريس بالقسم ، بالرغم من كون المؤسسة التي يشتغل فيها عانت من خصاص بالنسبة لأساتذة اللغة العربية بحكم ارتباطهم برخص مرضية أو متعلقة بالولادة أو أداء مناسك الحج ، لجأت خلالها النيابة الإقليمية إلى تكليف أساتذة آخرين في انتظار التحاق أساتذة المادة الرسميين (حالة الأستاذ العربي مسعود)،

و حيث إن هذا الأستاذ و مباشرة بعد تسلمه بتاريخ 15 أبريل 2015 للإعلان عن التكليف راسل عبر السلم الإداري وزير التربية الوطنية و التكوين المهني و مدير الأكاديمية الجهوية و النيابة الإقليمية و مفتش مادة اللغة العربية، معبرا عن رفضه لتحمل أية مسؤولية في التأثير سلبا على مستوى التلاميذ من أبناء الشعب و المساهمة في تدني تحصيلهم العلمي في غياب أي تكوين مسبق و اجتياز لامتحان الكفاءة المهنية، و عن استغرابه لتاريخ إعلان تكليفه الذي جاء في وقت يحتاج التلاميذ فيه لتحصيل تعلمي دقيق بالتزامن مع نهاية السنة الدراسية، و هو ما لا يتوفر فيه كضحية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بسبب تعرضه للاعتقال التعسفي و مصادرة حقه لمدة 17 سنة من العمل تضاف إليها 04 سنوات دون أن يتحمل أية مسؤولية في التدريس بالقسم.

و حيث إن هذا الأستاذ تلقى هو الآخر استفسارا من النائب الإقليمي حول عدم التحاقه قام بالرد عليه معبرا عن عدم استعداده لتحمل المسؤولية في التدريس في القسم مقدما أسباب رفضه المعبر عنها في تظلمات أرسلت عبر السلم الإداري،

و حيث إن جميعنا ظل ملتزما بالحضور لدى إدارات المؤسسات التعليمية المعينين فيها،

و حيث إنه سبق و أن اجتمعنا شهر يناير 2015 برئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة العيون السمارة، الذي لتزم رئيسها بحضور بعض أعضاء اللجنة بمكاتبة السيد مدير الأكاديمية الجهوية بالعيون . بوجدور الساقية الحمراء حول قضيتنا بعد إرسال النائب الإقليمي لاستفسارات للأساتذة الذين رفضوا تسلم جدول الحصص للسنة الدراسية الحالية،

و حيث إن ملفنا و ملف باقي ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المدمجين بناء على تنفيذ توصية هيئة الإنصاف و المصالحة لا زال يعالج على المستوى المركزي و أعطيت فيه التزامات تهم الملف في شموليته للمجلس الوطني لحقوق الإنسان و المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف، و التي يبقى على رأسها تغيير الإطار لجميع الأساتذة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي الذين عبروا عن رغبتهم في ذلك عبر طلبات أرسلت عبر السلم الإداري و وضعت رهن إشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ شهر ماي 2013،

فإننا ، و دفاعا عن كامل حقوقنا العادلة و المشروعة ، قررنا نحن الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي خوض أشكال نضالية تبدأ بوقفات احتجاجية أمام مقر الأكاديمية الجهوية بالعيون للمطالبة بحقنا المشروع في تغيير الإطار من أساتذة في التعليم الثانوي إلى إطارات إدارية، مبدين رغبتنا في فتح حوار جاد و مسؤول.

التوقيعات:

الاسم الكامل

ر.ت

المؤسسة

الوضعية العائلية

التوقيعات

حبدية اعبيدة

1596565

ث.ت معارك تكّل

أم لأربعة أبناء

الغالية الموساوي

1596561

ث.ت ابن بطوطة

متزوجة

العربي مسعود
1596560
ث.ت الحسن الثاني
أب لطفلين

مولاي اعلي الليلي
1596562
ث.ت لساقية الحمراء
أب لطفلة

محمد ميارة
1596567
ث.ت ابن زهر
أب لطفلة

حسنة الراحل
1596563
ث.ت التنمية
أب لطفلين

"لحبيب حاجي" يطلق النار على سلطات كليميم المحلية والمنتخبة والقضائية والأمنية وعلى رأسها والي أمن مدينة العيون (بيان).

توصلت "الصحراء اليومية" ببيان موقع من طرف "لحبيب حاجي" رئيس الهيأة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بتطوان هذا نصه:

بيـــان

نظرا للمعركة الحقوقية التي تقودها جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كلميم، إلى جانب الهيئات الحقوقية بالمنطقة، ضد رئيس الجماعة الحضرية لكلميم المدعو "بلفقيه" بصفته من أكبر ناهبي المال العام بالمغرب ومهرب للبنزين، وهو تلاعب خطير بمصير الساكنة والوطن، ونظرا كذلك للتحركات الحقوقية الفاضحة للمتحالفين معه، خاصة والي أمن مدينة العيون الذي تمتد ولايته إلى حدود كليميم والتي يقوم بها فرع الجمعية بالعيون، والتي فضحت سلوكاته المعادية لحقوق الإنسان إلى درجة أن أدخلته في هستيريا محاربة فرع الجمعية بالعيون باستهداف رئيسها في حياته الشخصية والعملية ، واستهداف قوت يومه ، وتجنيد الشرطة لذلك ، وحرمانه من الوثائق ، والانتقام من زوجته، إلى غير ذلك من الخروقات التي يطول تفصيلها، آخرها اعتقاله تعسفيا داخل مركز الشرطة على إثر تعليقه للافتة على باب مقر الجمعية بالعيون، تطالب برحيل والي أمن العيون لعدم كفاءته وسلوكاته غير الحقوقية بعد حجزها ومصادرتها.

هذا العداء الذي يكنه تحالف الفساد في المنطقة ما بين العيون وكليميم يجعل المغرب في كف عفريت، ويهدم كل مشاريعه التنموية في المنطقة التي تعضد مواقفه السياسية دوليا في المنطقة.

وقد أنتج هذا التحالف الفاسد ، تحالفا ضد جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان التي يوجد مقرها المركزي بمدينة تطوان، حيث تم استهداف فرعين ومحاربة تأسيس فروع أخرى.

2) لقد عقد فرع الجمعية بكلميم جمعا عاما بتاريخ 10 أكتوبر 2014 وتم إيداع الملف القانوني لدى باشا المدينة الذي سلم وصلا أوليا لرئيس الفرع ، حيث الآن قد مرت أزيد من 60 يوما مما يجعل الفرع مؤسس بقوة القانون وفق المادة 5 من قانون تأسيس الجمعيات ، وأثناء البحث المجرى يعطي والي الأمن تعليماته من أجل انجاز تقارير مزورة تفيد أن أعضاء مكتب الجمعية بكلميم لهم صلات بالبوليساريو أو منتمون للبوليساريو مما يشكلون معه تهديدا على النظام العام ، هذا التقرير المزور سينطلي على السيد وكيل الملك الذي أعطى مشورته للباشا التي تفيد عدم تسليم الوصل النهائي لفرع الجمعية بكلميم.

3) هذه المعلومات تم استقاؤها من مصادر عليمة، ثم أن الوثائق تفيد ذلك ، ومن شأن أي بحث نزيه أن يكشف التلاعب الذي تمارسه هذه الجهات ضد فرع الجمعية بكلميم.

4) إن هذا التقرير على علته لا يمنع حقوقيا تسليم الفرع وصلا نهائيا ، حيث لا يوجد في القانون ما يفيد ذلك ، وحيث أن السلطات بكلميم ترتكب جرما جنائيا يتمثل في التمييز بسبب الآراء السياسية حسب الفصل منطوق الفصل 431-1 و 431-2 من القانون الجنائي المغربي ، فضلا عن كونه خرقا حقوقيا سافرا يضع المغرب في الحرج دوليا لارتباطاته الدولية الحقوقية على مستوى الأجهزة الأممية والنصوص الحقوقية.

5) إن والي أمن العيون ورئيس الجماعة الحضرية لكلميم يعتبران ثنائيا أساسيا في صنع هذا الخرق، واتحادهما في هذا الملف وباقي الملفات والعلاقات ،

يجعلهما رأس حربة الفساد والخروقات ، يجب مساءلتهما وطردهما من المهمات التي يوجدان على رأسها.

لذا فإن الهيأة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان تعلن ما يلي :

1) إدانتها الواضحة لهذين المسؤولين الذين عاثا فسادا دون حسيب ولا رقيب في منطقة حساسة وهما : (والي أمن العيون الحالي ، ورئيس الجماعة الحضرية لكلميم الحالي).

2) إدانتها للوصف الذي وصفته التقارير الأمنية والاستنتاجات البئيسة والمتخلفة في حق أعضاء الجمعية بوصفهم خطرا على النظام العام.

3) اعتبارها أن المشاركين في هذا الخرق هم الخطيرون على النظام العام والأمن والاستقرار وتشجيعهم الشباب على التعاطف مع البوليساريو بسد الأبواب على التعبير.

4) مطالبتها الهيئات الحقوقية الوطنية والدولية تسجيل هذا الخرق السافر الذي مس العمل الحقوقي ، حيث استهداف النشاط الحقوقي ، مما يجعل منظمات الدفاع عن الحقوقيين معنية بهذا الملف ، وكذا كل المؤسسات الحقوقية الدولية والوطنية **وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

5) اعتبارها هذا البيان موجه إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان للبحث فيه والعمل على تمكين الفرع بكلميم من الوصل النهائي لتسهيل ممارسة أنشطته.

6) اعتبار هذا البيان موجه كذلك إلى وزير العدل والحريات بوصفه شكاية ضد المعنيين في هذا الخرق والجريمة ، لمتابعتهم بفصول القانون الجنائي أعلاه ، والعمل بصفته وزير للحريات على تمكين فرع الجمعية من ممارسة حريته في التنظيم والعمل الحقوقي.

7) أن الجمعية ستواصل فضح هذه الخروقات بكل الوسائل والأشكال إلى حين تحقيق الحقوق ومعاقبة المسؤولين عن الخرق.

لحبيب حاجي رئيس الهيأة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان.

تطوان في : 03/05/2015

http://www.saharadiario.com/news9268.html

رسائل أنصار العزوزي لابن كيران ولشكر وحصاد والرميد وشكاية دولية ضد الحكومة

قرر المجلس الوطني للفدرالية الديمقراطية للشغل الترشح في لوائح مشتركة باسم الاتحاد المغربي للشغل، تجسيدا للخيار الوحدوي، حسب مصدر قيادي في المركزية النقابية.

كما تقرر الإبقاء على دورة المجلس الوطني مفتوحة، وتسطير برنامج نضالي، مع تفويض المكتب التنفيذي تنفيذه، ضد قرار الحكومة الذي، حسب المصدر، يتواطأ مع الفدرالية الديمقراطية للشغل التي يقودها عبد الحمدي فاتحي.

ومن وجهة نظر المصدر أن الفدرالية التي يقودها العزوزي الأكثر تمثيلية، سواء على مستوى الفروع أو القطاعات، والمستشارين البرلمانيين، ومع ذلك، يضيف المصدر، الحكومة انحازت لنقابة « متحزبة »، مقابل نقابة « مستقلة ».

وقرر المجلس الوطني، الذي انعقد أمس الأحد، في مقر الفدرالية بالميناء، توجيه رسائل احتجاجية إلى كل من عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، ووزيرا الداخلية، والعدل والحريات.

كما **تقرر توجيه شكايتين، الأولى إلى منظمة العمل الدولية، والثانية إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ضد انحياز الحكومة.

وسيترشح أنصار العزوزي في الانتخابات المهنية المقبلة، في يونيو 2015، باسم الاتحاد المغربي للشغل، بعد تعذر ترشحهم باسم الفدرالية، خاصة بعد أن قدمت الدولة الدعم السنوي الخاص بالنقابات للفدرالية التي يقودها عبد الحميد فاتحي، ما يعني ضمنيا، الاعتراف الرسمي بها.

http://marocpress.ma/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%84%D8%B4%D9%83%D8%B1-%D9%88/316503/

هذه قصة معتقلي "3 أبريل" وسط "حديقة الزاكي" بسلا

يؤكد المعتقلون التسعة، ممن اشتهروا بمعتقلي "3 أبريل"، بتهمة "عرقلة حركة السّيْر السّككي" بمحطة القطار، أنهم منذ مغادرتهم لسجن "الزاكي" بسلا في 10 مارس المنصرم، بعد اعتقال دام قرابة عامٍ، ما يزالون في فترة "علاج ونقاهة"، لتجاوز ما وصفوه بمعاناتهم النفسية والبدنية، معلنين مواصلتهم للاحتجاج في شوارع الرباط للمطالبة بـ"الإدماج المباشر في الوظيفة العمومية".

هسبريس التقت بأحد المعتقلين التسعة، مصطفى أبوزير، والذي يتابع دراسته العليا في سلك الدكتوراه، حيث توقف عند اتهامهم بـ"عرقلة السير العام" فوق سكة القطار القريبة من محطة سلا المدينة، متسائلا "هل القطارات لا تتأخر بساعات، ألم يتأخر قطار حياتنا لأربع سنوات" وفق تعبيره.

ذكريات معتقل

ويسرد أبوزير قصة المعتقلين التسعة "بعد إحالتهم على السجن المحلي الزاكي بسلا، أودعوا داخل غرف تسمى "الزبالة"، مضيفا أنه أطلق عليها غرف "البي جي دي"، لكونها داخل أحياء سجنية تحمل حروف "باء" و"جيم" و"دال"، واصفا إياها بـ"أوسخ الغرف" التي عانينا داخلها لمدة 22 يوما ابتداء من الرابع من أبريل.

ويتابع مصطفى قائلا إن إدارة السجن حولتهم إلى "أحياء متوسطة النظافة"، مضيفا أنه "كان يطلق على تلك الزنزانة اسم "الحديقة"، لأنها لا تتوفر على شروط العيش، فلا فراش ولا غطاء ولا ماء، حتى الحيوان ينفر منها"، يورد المعتقل السابق في ملف "المعطلين التسعة".

واستطرد أبوزير، بعد أن فاجأته دموع التأثر وحشرجة الأسى، بالقول "تم ربطي بالقيود من التاسعة ونصف صباحا حتى السادسة مساءً، وأنا في إضراب عن الطعام حيث لم أتمكن حتى من شرب الماء بالسكر"، مشيرا إلى "أنه بقي في زنزانته لمدة 3 أيام متواصلة".

يعلق مصطفى على تلك "المحنة" كما وصفها "فقدت أي اتصال بالعالم الداخلي والخارجي، ونزعت مني الإنسانية، وأصبحت أكثر من مجرم وفاسد ونصاب، وممن يجب أن يتواجدوا في ذاك المكان المشؤوم"، مضيفا أن الإدارة أفرجت عنه وأرجعته إلى غرفته الأولى "عوضا عن الزبالة، بفضل ضغوطات الجمعيات الحقوقية".

بعد الحكم والإفراج

وبعد أن أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره حول الواقعة، وسجل مؤازرته الحقوقية للمعتقلين التسعة، على حد قول أبوزير، لاعتبار وجود آثار للتعذيب على جسده، أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها الأول القاضي بإدانة المعطلين بسنة واحدة وأربعة أشهر نافذة لكل واحد، وسنة واحدة موقوفة التنفيذ، وهو ما أثار الصدمة بينهم ووسط عائلاتهم.

وأضاف مصطفى أن المعتقلين تكيفوا مع واقع الحكم الابتدائي "استمر الرفاق في النضال، واستمرت معه استفزازات إدارة السجن من جديد، تمخض عنها ضرب وتعنيف إطار آخر هو خامس مفيد الذي تم إيداعه من جديد بـ"الحديقة" لمدة ساعتين".

وزاد أن تحركا احتجاجيا لزملائه المعتقلين دفع للإفراج عنه "بعد ذلك خضنا إضرابا مفتوحا عن الطعام توقف عند يومه الـ15 بعد أن تحققت مطالبنا في اعتبارنا معتقلين سياسيين ورأي عام، وليس حق عام، بما يعنيه توفير جميع حقوقنا المشروعة التي حفظت كرامتنا داخل السجن".

وتساءل أبوزير، بعد الإفراج عنه وعن زملائه منذ مارس الماضي قائلا "ما هي إجابة الحكومة على هؤلاء المعتقلين، ولماذا لم تتكلم الحكومة طيلة مدة اعتقالنا"، مخاطبا الحكومة "هل الاعتقال هو الحل الوحيد للأطر العليا، أم هو التوظيف والتقدم المغرب إلى الأمام"، معتبرا أن اعتقالهم كان "فضيحة في حق أطر لا تطالب سوى بالإدماج".

واسترسل "الإطار المعطل ليس مشاغبا ولا يطمح لزعزعة الاستقرار، بل نحن أطر عليا مواطنة، فالإطار يشتغل من داخل الاستقرار وبالتالي هو حريص على الاستقرار"، وفق تعبيره، منتقدا من قال إنهم "يزايدون على هذا الوطن والشعب بالاستقرار"، مشيرا إلى أن من يطالب بالوظيفة العمومية "هم أبناء هذا الوطن وخريجو جامعاته، ويستحقون أن تحفظ كرامتهم".

http://akhbar-maroc.com/index.php?controller=news&action=display&id_news=40836

Sahara : Grande défaite de l'Algérie et du Polisario

Hamid Dades

Dure a été la chute de l'Algérie et du Polisario après que le Conseil de Sécurité (CS) de l'ONU a réitéré son appui à une solution politique et appelé au réalisme et à l'esprit de compromis.

Ces deux alliés auront ainsi beaucoup de mal, cette fois, après les manigances et toutes leurs tentatives d'influencer la décision, à admettre cette lourde défaite et cette résolution qui va à l'encontre de leurs manœuvres sournoises.
En effet, le CS de l'ONU a réitéré, ce mardi 28 avril, son appui à une solution politique mutuellement acceptable et réaffirmé la «prééminence» de l'initiative marocaine d'autonomie, ainsi que son appel à l'Algérie pour l'enregistrement des populations des camps de Tindouf. Alors que l'Algérie ne s'y attendait pas et que le Polisario voulait autre chose, le Conseil a réaffirmé, dans sa résolution 2218 prorogeant d'une année (jusqu'au 30 avril 2016) le mandat de la MINURSO, la validité et la crédibilité de la proposition marocaine présentée le 11 avril 2007 au Secrétaire général de l'ONU. Il s'est félicité des «efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement».

En vertu de ce texte adopté à l'unanimité de ses quinze membres, le Conseil demande aux parties et aux Etats voisins de coopérer «plus pleinement avec l'Organisation des Nations Unies et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique». «Parvenir à une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les Etats membres de l'Union du Maghreb Arabe contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région», ajoute le texte.

Coup dur pour l'Algérie...

En outre, l'organe exécutif de l'ONU réitère avec insistance sa demande pour «l'enregistrement» des populations dans les camps de Tindouf en Algérie et «invite à des efforts» à cet égard. L'Algérie, qui en a jusqu'à présent fait un fonds de commerce, a toujours refusé ce recensement. Cette fois-ci, la demande a été contenue, pour la première fois, dans les «recommandations» du dernier rapport sur le Sahara du SG de l'ONU, Ban Ki-Moon, présenté début avril au CS. A rappeler que l'Office anti-fraude (OLAF), relevant de la Commission de l'Union européenne, a dénoncé dans un rapport officiel le détournement organisé en Algérie, depuis des années, des aides humanitaires destinées aux Sahraouis des camps de Tindouf.
Une des raisons qui ont rendu ces détournements possibles est la «surestimation du nombre des réfugiés et donc des aides fournies», souligne l'Office anti-fraude dans son rapport qui précise aussi que «ni l'Algérie, ni le front polisario n'ont accepté qu'un recensement des populations des camps soit organisé».
Aux termes de la résolution adoptée ce jour, le Conseil demande aux parties de continuer de faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'engager plus résolument des négociations de fond. Ce qui consacre davantage la position marocaine et enfonce de plus en plus l'Algérie et le Polisario, toujours réticents au dialogue et à une solution pacifique et allant à

l'encontre de la recommandation formulée dans le rapport daté du 14 avril 2008, selon laquelle il est «indispensable que les parties fassent preuve de réalisme et d'un esprit de compromis pour faire avancer les négociations».

... Et consécration des efforts du Maroc

Par la même occasion, le CS de l'ONU a de nouveau loué les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH). Dans sa résolution 2218, adoptée à l'unanimité des Quinze, il «reconnaît et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune». De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU, ainsi que la visite annoncée du Haut-commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015, cite encore le texte qui proroge d'une année le mandat de la MINURSO.

Hamid Dades

http://www.lereporter.ma/actualite/a-la-une/5386-sahara-grande-d%C3%A9faite-de-l%E2%80%99alg%C3%A9rie-et-du-polisario

خرق سلطات تطوان لحق المواطنة في حق الصحفي علي المرابط منجز من طرف رئيس الجمعية كشاهد

صباحا بتاريخ 20/04/2015 اتصل الصحفي علي المرابط برئيس جمعية الدفاع عن حقوق الانسان بهذه الصفة وبصفته محاميا يعلمه بأن قائد وسط المدينة بتطوان الكائن مقره بالعمالة القديمة بوسط المدينة رفض تمكينه من شهادة السكنى من أجل استخراج بطاقة وطنية وتجديد جواز سفره الذي سينتهي خلال شهر يونيو المقبل

وفي نفس الأثناء انتقل رئيس الجمعية الى مقر القيادة الذي وجد القائد هناك وبعد أخذ ورد بحضور المعني بالأمر أقر القائد بأن علي المرابط تقدم اليه بكل احترام وبدون أي سلوك ملفت للانتباه وأنه فعلا قاطن في العنوان المعني كما أنه استفسر أحد القواد فيما اذا كان يسكن في حي اخر تملك فيه زوجته سكنا في طور التهييء وأظهر كأن الأمر فيه سوء تفاهم فقط وطلب من المعني بالأمر بالإدلاء بالصورة من جواز السفر التي تثبت عنوان سكنه حيث سكن والده كما العادة ودائما واحضار دمغة 20 درهم وضمها الى الصور وأنه غدا صباحا سوف يجد الوثيقة جاهزة

موازاة مع ذلك تقدم علي المرابط لدى قسم الشرطة المقابل لمقر القائد وطلب شهادة الاقامة . وبعد البحث تم تمكينه من شهادة الاقامة صادرة عن الشرطة وذلك في اطار تكوين ملف البطاقة الوطنية وجواز السفر وكانت هذه العملية محل اهتمام اعلامي منذ رفض القائد التجاوب مع المعني بالأمر حيث تعزز حقه في شهادة السكنى بشهادة الشرطة التي لا تخطئ في تحرياتها وغير متسرعة في اجراءاتها . ومباشرة بعد ظهور المقالات الصحفية في عدة مواقع الكترونية تتحرك الأوامر المركزية الى الدوائر المحلية لتطوان غاضبة من تسليم هذه الشهادة لعلي المرابط

وثم الاتصال برئيس الجمعية وبعلي المرابط من طرف رئيس المقاطعة الأمنية يطلب منها اعادة الشهادة لأنه في حالة ما اذا لم ترجع فسوف يتكبد عقوبة ثقيلة , بعد هذا الاتصال يلتحق المعنيان برئيس المقاطعة بمقره حيث سوف يتجدد الطلب بصيغة الاستعطاف وهو الأمر الذي استجاب له علي المرابط في الحين والذي أبلغه الى رئيس الجمعية الذي كان قد خرج من مكتب رئيس الشرطة لعدم التأثير في اتجاه ما أو حتى لايخيل لأحد أن هناك تأثير من أجل ارجاع الشهادة من عدم ارجاعها . وهنا تتبين طيبوبة علي المرابط (المعهودة والتي أبان عنها في عدة صور متشابهة) الذي عبر بكونه لايستطيع أن يكون سببا في الاضرار بالصغار من الموظفين الذين يتلقون الأوامر ويوجدون تحت رحمة الكبار

بعد كل هذا وفي تسارع للأحداث يتصل والد علي به ويخبره بأن مقدما (عون سلطة) دخل عليه الى حدود غرفته وقرب سريره ولم يبق بين الطرفين سوى متر ونصف ويستفسره فيما اذا كان ابنه علي يقطن معه أم لا فأخبره بأنه يقطن معه وأخذ يستفسره عن علي وهل حصل له مكروه . اذ أن الأب وزوجته اعتقدا أن علي أصابه مكروه أو مات وجاءت السلطة تستفسر عنه وتريد اخباره بشيء. وعندما نعلم بأن والد علي يبلغ من العمر أكثر من 90 سنة ويمكث في أغلب أوقاته في سريره ولايتحرك الا قليلا . وهذا الخبر أثار حفيظة علي ورغم نفي الباشا لهذه الواقعة بعد استفساره الى أن الوالد يؤكد ذلك وتؤكده زوجته الكبيرة في السن اذ لامعنى لكي يكذبا خاصة وأن الخبر جاء للوهلى الأولى من والد علي الطاعن في السن والذي لايمكن أن يكذب والجمعية ترجح شهادته وتصريحه هو وزوجته بعد التمحيص في كل تصريح , وبذلك تكون السلطات المحلية قد انتهكت الخصوصية لوالد علي المرابط اذ لايحق لأي أحد أن ينتهك الخصوصية والحياة الشخصية ويضطلع على تفاصيل عيش شخص اخر ويطلع على واقعه وعلى سريره وطريقة نومه والاطلاع على عجزه بدون طلب وبدون موافقة باستثناء الحالات المشار اليها في القانون عندما يتطلب اعتقال شخص هارب وثبت دخوله الى هذه الاماكن وهو الامر غير الحاصل

ورغم ذلك فان علي المرابط لم تؤثر فيه هذه الواقعة تجاه موقف ارجاع الشهادة لرئيس شرطة وسط المدينة اذ قام بإنجاز نسخ منها مطابقة للأصل وتعيين مفوض قضائي لمعاينة هذه الشهادة بكونها أصلية ومعاينة تسليمها وارجاعها الى السيد رئيس الشرطة . وهو ما حصل في حدود الساعة الخامسة مساء في نفس اليوم

بعد الاتصال بممثل السلطة المحلية في يوم غد (الباشا) عبر بأن لا اختصاص له ولا سلطة له على القائد الذي لم يعد يظهر بمكتبه وأعلم رئيس الجمعية من طرف الباشا أنه في عطلة

بالنسبة للسلطات الأمنية قررت أنه لا يمكن تمكين المعني بالأمر بشهادة الاقامة الا بناء على شهادة مسلمة من السلطة المحلية في حين يعتبر رئيس

المقاطعة أن الأمور تتجاوزه وليس لديه أي معلومة وبالتالي يصبح السيد علي المرابط محروم من شهادة السكنى والاقامة يعتبر خرقا في حق المواطنة أذ أن هذه الحقوق لاتتأثر فيه نهائيا صراعاته مع الدولة واختلافاته معها في حقوق خارج النزاع مجبرة بتوفيرها له . وثابت أنه يقطن بعنوان والده حسب ماهو مسطر في جواز سفره الحالي وفي بطاقته الوطنية المنزوعة منه سابقا من طرف الشرطة (حسب علي المرابط) وحسب تصريح قائد وسط المدينة وحسب البحث الحالي المجرى من طرف المقدم مع والده وحسب بحث القائد مع باقي القواد وحسب–أخيرا– شهادة الشرطة التي توجد صور طبق الأصل منها ومحضر المفوض القضائي بشأنها . اذ لايمكن أن نخلص الى أن الشرطة وقعت في الغلط أو أنها تسرعت أذ أنها تعرف جيدا علي المرابط وأنه كان دائما يأخذ هذه الشهادة من نفس الادارة . وبالتالي فعدم تمكين علي المرابط من حقه يعتبر خرقا حقوقيا وتضييقا عليه . فهي مطلوبة بتوضيح أين يسكن علي المرابط وتمكينه من شهادة بذلك حتى يستخرج وثائقه الشخصية خاصة وأنه يتنقل بين المغرب وبين اسبانيا مقر اقامة زوجته وأبنائه , فهل تريد السلطات المغربية احتجازه بالمغرب بدون وثائق وبدون أهم وثيقة التي بعدم توفرها مع المواطن وعدم حملها معه يعتبر عملا مجرما من طرف القانون المغربي وتؤدى عليه غرامة

لقد ثم خرق حق المواطنة في حق علي المرابط وتم خرق بالتتابع حق التنقل داخل وخارج المغرب والتمتع بباقي الحقوق لأنه بدون هوية (بدون بطاقة وطنية) وبالتالي نصبح أمام أغرب الخروقات العشوائية والمضيعة للوقت والمنافية لقيم التمدن والحداثة والمسؤولية بحيث أن المسؤولين المركزيين يتعاملون مع علي المرابط بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم العمومية وبالتالي فهم يستعملون نفوذهم لتصفية خلافاتهم الشخصية معه وبالتالي يكون أصحاب القرار بحرمان علي المرابط من وثائقه الشخصية يتبعون أسلوب الانتقام وتصفية الحسابات باستغلال النفوذ المجرم بموجب الفصل 250 من القانون الجنائي ومرتكبين لجريمة التمييز بسبب الرأي السياسي وفق الفصل 431-1 و 431-1-1 من القانون الجنائي المغربي

لذا **فان الجمعية توجه هذا التقرير الى كل الهيئات الحقوقية المستقلة وغيرها بما فيها المجلس الوطني لحقوق الانسان** التابع للدولة والمعتبر مننظمة حكومية من أجل التدخل لرفع الخروقات أعلاه وكذا الى وزير العدل والحريات لاتخاذ الاجراءات المناسبة واعتبار هذا التقرير بمثابة شكاية من الجمعية والى وزير الداخلية بصفته مسؤولا ورئيسيا لكلا السلطتين المحلية والأمنية بتطوان من أجل البحث ومعرفة مصدر الأوامر الماسة بحقوق الصحفي علي المرابط المشار اليها أعلاه ومعاقبة المسؤولين عنها وتمكينه من حقوقه حالا لمباشرته حياته بشكل طبيعي

http://www.demainonline.com/2015/05/04/%D8%AE%D9%80%D8%B1%D9%82-%D8%B3%D9%84%D9%80%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D9%80%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%A7/

بوعيدة: القرار الأممي الأخير رد صريح على للجزائر

أكدت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، مباركة بوعيدة، أن القرار الأممي الأخير رقم 2218، يعد إجابة صريحة وواضحة للأطراف، التي تحاول التأثير وتحوير منهجية الأمم المتحدة في إيجاد حل للنزاع المفتعل حول قضية الصحراء المغربية.

ووجهت الوزيرة خلال مداخلتها، اليوم، بلجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب، انتقادات لاذعة للجزائر، متهمة أياها بعرقلة مسلسل إيجاد حل دائم وتوافقي لقضية الصحراء المغربية.

وأضافت بوعيدة أن القرار الأممي جاء ليعضض الطرح المغربي بخصوص الملف، وأن القرار رحب بمبادرة المغربية بخصوص حقوق الانسان بالصحراء وخاصة منها مهمة التي قام بها **المجلس الوطني لحقوق الانسان** بالعيون، في المقابل فإن القرار حمل المسؤولية للجزائر بخصوص الوضعية للاإنسانية التي يعيش فيها المحتجزون في مخيمات تندوف، كما أن القرار دعا إلى إجراء إحصاء للسكان بالمخيمات.

وأكدت مباركة بوعيدة، أن القرار الذي تبناه مجلس الأمن، الثلاثاء الماضي، هو ثمرة حوار تشاركي بين البرلمانيين ومنظمات غير حكومية مغربية، وكذا نتيجة تحرك دبلوماسي قوي للمملكة، مضيفة أن الجزائر تضغط بشكل دائم على مجلس الأمن لكي يعترف بتحركات الاتحاد الإفريقي بخصوص ملف الصحراء المغربية.

وكشفت الوزيرة أن المبعوث الخاص بالاتحاد الإفريقي في الصحراء المغربية، سيلتقي الجمعة المقبل، بأعضاء مجلس الأمن، للتذكير بمقاربة الاتحاد الإفريقي بخصوص النزاع المفتعل، مؤكدة أن مثل هذه التحركات محكومة بـ"الفشل".

http://www.le360.ma/ar/politique/44245

الدعم المالي يعمق أزمة الفيدرالية الديمقراطية للشغل

عقد المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل (تيار عبد الرحمان العزوزي)، أمس الاثنين، اجتماعا بالدارالبيضاء للشروع في تنفيذ برنامج نضالي سطره المجلس الوطني، المنعقد أول أمس الأحد، احتجاجا على الحكومة لمنحها الدعم السنوي المخصص للمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية إلى ال

يتمثل هذا البرنامج، حسب ما أكده عبد الرحمان العزوزي، في توجيه مراسلات إلى كل من رئيس الحكومة، ووزير الداخلية، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووزير العدل والحريات، والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية.

وقال العزوزي، في تصريح لـ"المغربية"، إن "تسليم الدعم بمثابة اعتراف، والقضاء لم يبت في الوضع داخل الفيدرالية"، وزاد موضحا "هذا موقف سياسي، وتدخل في الشؤون الداخلية للنقابة، التي يبقى البت فيها من اختصاص القضاء".

وأضاف القيادي النقابي "القضية ليست قضية دراهم، بل قضية موقف سياسي تجاه وضع في الفيدرالية الديمقراطية للشغل"، مشيرا إلى أن "اجتماع المجلس الوطني كان حادا، لأنه كان هناك احتجاج على الحكومة على حيادها تجاه المنشقين".

يشار إلى أن جناح العزوزي هو الذي تتعامل معه الحكومة في الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية.

وبدأت أزمة المركزية النقابية، بعد أن قرر المكتب المركزي، برئاسة عبد الرحمان العزوزي، تجميد عضوية ثلاثة قياديين، بعد اتهامهم بسحب مبلغ مالي من حساب النقابة دون علم لا الكاتب العام ولا المكتب المركزي، ليرد جناح عبد الحميد الفاتيحي بعقد دورة استثنائية للمجلس الوطني، تقرر خلالها إقالة العزوزي وتوجيه "مراسلة له بواسطة مفوض قضائي من أجل إرجاع أموال المنظمة"، حسب ما ورد في بيان للمكتب المشار إليه.

بعد ذلك، بدأ الخلاف يأخذ أبعادا تصعيدية، قبل الاحتكام إلى القضاء للبت في مسألة الشرعية داخل المركزية النقابية المذكورة.

يشار إلى النقابة بتياريها قاطعت احتفالات فاتح ماي احتجاجا على الطريقة التي تدبر بها الحكومة ملف الحوار الاجتماعي، الذي ينتظر أن يكون سببا في جعل ماي شهر حملتها، بعد أن قررت المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية خوض سلسلة من الأشكال الاحتجاجية للضغط على الحكومة بهدف الاستجابة لملفها المطلبي.

عادل غرفاوي

http://www.devanture.net/news.php?id=333491

Avortement : les nouvelles…

L'intervention du roi qui a sollicité le 16 mars dernier un avis au **conseil national des droits de l'homme** et aux ministères de la justice et des habous et des affaires islamiques a coupé court à toute surenchère. Driss Yazami, Mostafa Ramid et Ahmed Taoufik ont eu un mois pour remettre, chacun de son côté, leur copie. La consigne selon laquelle « on ne peut légaliser l'interdit ni prohiber le licite » a –t-elle été respectée ? L'histoire en jugera. En attendant, les trois hauts responsables ont déposé leurs recommandations au cabinet royal dans les délais prévus. Les premières fuites sur le contenu des propositions faires au roi ont commencé. Selon le quotidien arabophone « Al Ahdath Al Maghribya », l'avortement pourrait être autorisé dans six cas précis : l'inceste, le viol, la mère handicapée mentale, la mère mineure, la grossesse présentant un danger pour la santé de la mère, la malformation fœtale après avis médical. Rien de très exceptionnel, hormis le cas -s'il est toutefois retenu- de la fille mineure enceinte et qui pourrait interrompre sa grossesse. Affaire à suivre…

http://le20heures.ma/avortement-les-nouvelles/

Sahara : Le tournant

Bahia Amrani

S'il flottait un petit air de satisfaction, mardi 28 avril (2015), dans les milieux qui suivent de près le dossier du Sahara, au Maroc, c'est que la tant attendue résolution annuelle du Conseil de Sécurité sur le Sahara venait d'être définitivement adoptée et qu'elle répondait en grande partie aux attentes du Maroc.
Parmi les premiers à bien accueillir la résolution 2218, la diplomatie marocaine. S'exprimant sur la 2ème chaine de télévision –2M- le représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, a donné le ton. Le résultat est très satisfaisant, compte tenu du combat qui a été livré au Maroc, a-t-il dit en substance, louant la sagesse du Conseil de Sécurité. Même réaction de la ministre déléguée aux Affaires étrangères, Mbarka Bouayda, sur la 1ère chaine, Al Oula.
Il est vrai que la guerre menée par la partie adverse (Pouvoir algérien et Polisario) était rude et... pas toujours livrée «à la loyale». Entre manifestations et provocations de «séparatistes de l'intérieur», télécommandées d'Alger et bombardement d'accusations du corbeau algérien, Chris Coleman, en passant par les lapins tirés du chapeau de «lobbies à la solde» et de l'UA, le Maroc avait fort à faire... La partie adverse était tellement sûre de porter un coup fatal au Maroc –notamment avec l'épisode Chris Coleman- qu'elle a claironné partout que 2015 serait «L'année du grand tournant», dans l'affaire du Sahara.
Le grand tournant a bien eu lieu, mais pas celui qu'Alger attendait.
Car, avec les guerres et désordres post-Printemps arabe, suivis de la création de Deach et du fulgurant développement de la terreur dans le monde, que cette naissance a entraînée, la sécurité est devenue la préoccupation primordiale de la communauté internationale. Les petits jeux, tendant à déstabiliser le Maroc en l'attaquant sur son intégrité territoriale, ne sont plus d'actualité.
Puissent les tenants du pouvoir à Alger comprendre à quel point le monde a changé avec cette nouvelle donne (l'insécurité et le terrorisme dans le monde) et permettre enfin que s'installent la paix et la coopération au Maghreb !
En attendant, justice a été rendue au Maroc. Comme l'a souligné Omar Hilal, le rapport du Secrétaire général de l'ONU de cette année 2015 a corrigé, plus de 90% des erreurs et dérives de celui de 2014.
Rabat a été récompensé pour avoir collaboré... Attaqué principalement sur les droits de l'homme – principale marotte de la partie adverse- il a multiplié les gestes de bonne volonté: antennes **du CNDH (Conseil national des droits de l'homme)** au Sahara, réforme des textes sur les tribunaux militaires (supprimant la comparution de civils devant ces tribunaux), procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme (10 en un an), etc... Mais il ne s'agit pas de dormir sur ses lauriers. Le combat doit se poursuivre aussi bien sur le plan diplomatique que –nous ne le répéterons jamais assez- sur le plan juridique !
Bahia Amrani

http://rapideinfo.net/node/2382